المحاضرة السادسة

7 : طرق العلاج وسبل محاربة ظاهرة الفساد.

لم تبقى الحكومات مكتوفة الأيدي أمام استفحال ظاهرة الفساد بل بذلت المجهودات اللازمة لمكافحة الظاهرة مستعملة كل الوسائل المتاحة ، ولعل أهم الوسائل الممكن استغلالها في الوقاية من الفساد ومكافحته ما يلي:

7. 1 **الجانب الديني**: ويتم ذلك بتنمية منظومة القيم الدينية لدى المواطن ، وتقوية الوازع الديني لدى المواطن وخاصة على مستوى المؤسسات التعليمية والمساجد ، واستشعار المواطن بمخاطر الفساد عليه وعلى أسرته والمجتمع والدولة عموما ، مما يجعله يساهم في مكافحة الفساد.

7. 2 **الجانب التثقيفي** : زيادة الوعي بمخاطر الفساد من خلال المؤسسات التربوية والمجتمع المدني وكافة أجهزة الإعلام ، وجعل ذلك ثقافة سائدة في المجتمع وتحسيس كل أطياف المجتمع أن محاربة الفاسد والوقاية منه مسؤولية الجميع إعتبارا من أن أثر الفاسد يمس الجميع ايضا ،فالنتائج الناجمة عن الفاسد تمس الفاسدين والغير فاسدين وبالتالي يجب على الجميع نشر ثقافة المساهمة في مكافحة الفاسد والوقاية منه.

7. 3 **الجانب السياسي**: إيجاد نظام قائم على الديمقراطية والتعددية والانفتاح، وتنظيم انتخابات نزيهة وحرة وديموقراطية تضمن وصول المنتخبين فعلا من الشعب للوصول إلى السلطة بما يضمن التناغم بين المسؤولين والشعوب ويخلق الثقة بينهما مما ينعكس بالضرورة على الحياة الاجتماعية ويساهم في التقليل بل ومحاربة الفساد بكل أشكاله.

7. 4 **الجانب الاقتصادي** :توفير مناصب الشغل والتوزيع العادل للثروة من شأنه أن يقضي على كل الآفات الاجتماعية المرتبطة بالفقر وبالتالي المساهمة في التقليل من الفساد.

7. 5 **الجانب التشريعي** : متابعة وتطوير القوانين والتشريعات لمواكبة التطور المستمر في شتى جوانب الحياة ومحاربة الفساد بكل شفافية ، بل وسن قوانين رادعة ضد الفساد وتطبيقها فعلا على مرتكبي الجرائم لخلق خوف وحيطة شديدة لدى أفراد المجتمع من الوقوع في الفساد ، بل والمساهمة في مكافحته.

7. 6 **الجانب القضائي** :استقلالية الجهاز القضائي والتحلي بالنزاهة وان يمارس دورة بمعزل عن الضغوط والتداخلات ويطبق القوانين المتصلة بالفساد بكل صرامة بغية خلق ثقافة ردعية في المجتمع.

7. 7 **الجانب الادارى :** من خلال الالتزام بأخلاقيات المهنة وتصميم البرامج التدريبية التي تحس على ذلك، ووضع قوانين لأخلاقيات المهنة في كل الميادين الاجتماعية الثقافية ، السياسية ... إلخ.

7. 8 **الجانب البشرى :** باختيار الموظفين على أساس الجدارة والشفافية وليس الواسطة والمجاملات ، مما يخلق رغبة في العمل لذى المقبلين على التوظيف ويحفزهم لإبراز كفائتهم وإبراز قد راتهم ومهاراتهم في الوظائف التي يعملون فيها.

7. 9 **الجانب الرقابي** : تعزيز هذا الجانب يزيد من التزام الموظف بعمله قدر الإمكان وذلك عن طريق تفعيل دور الرقابة الداخلية والخارجية ، الرقابة القبلية والبعدية على أعمال الموظفين.

-7. 10 **جانب المشاركة** : وذلك يجعل القرارات مبنية على النقاش والحوار بين الرؤساء والمرؤوسين في مناخ من الحرية وتحمل المسئولية .

7. 11 **جانب الانتماء والولاء** : يجب أن تكون رواتب الموظفين مجزية وكافيه لحياه كريمة لبث روح الولاء للمنظمة والانتماء للوطن ، فالموظف يعمل وفق معيار العائد بمعنى يكون ولائه دائما لمن يدفع أكثر ، وبالتالي على المؤسسات والهيآت أن تشجع وتحفز أعوانها لخلق لديهم ولاء للمؤسسات وليس للأفراد.

8- نماذج لتجربة بعض البلدان في مكافحة الفساد:

بات الفساد هاجسا يؤرق غالبية الدول و الحكومات فضلا عن المؤسسات الدولية التي تهتم بالظاهرة مجتهدة في صياغة المبادرات الرامية للوقاية من الفساد و مكافحته و قد تبنت العديد من الدول معايير دولية في مكافحة الفساد و وضعت منظومات مؤسساتية و رسمت خططا و استراتيجيات لمكافحة الظاهرة، فتعددت بذلك التجارب الدولية في مجال مكافحة الفساد نلخص فيما تجارب مجموعة من الدول.

التجربة الهندية في مكافحة الفساد:

لم يكن الفساد في الهند مشكلة حديثة بل عانى المجتمع الهندي من هذه المشكلة منذ الفترة القديمة تعود إلى قبل الاستقلال، خلال الحرب العالمية الثانية، تم نشر تقرير حكومي ركز على العلاقة المتزايدة بين المتعاقدين والموظفين الحكوميين والتي تتعلق بإنفاق أموال ضخمة في الحرب .وقد ازدادت معدلات الفساد بعد الاستقلال .وقد أفسد الفساد البيروقراطي والفساد القضائي ومختلف الحيل والفضائح السياسية السيناريو السياسي الهندي. وركزت دراسة أجرتها منظمة الشفافية الدولية في عام 2005 على أن الشعب الهندي كان عليه أن يدفع رشوة للحصول على أي وظيفة. هذه الوضعية التي تبين أن الهند تعاني من الفساد جعلت الحكومة الهندية تبدل قصارى جهدها لمكافحته ، وأهم جهد قامت به الحكومة الهندية هو إدخال الآلية على كل الممارسات الإدارية (الحكومة الإلكترونية) بحيث لم يعد بالإمكان طلب الرشاوي من قبل الموظفين الحكوميين. كما أسس أحد الهنود الذين عادوا من الولايات المتحدة الأمريكية للاستثمار في بلده منظمة سماها **" الركيزة الخامسة** "وهي منظمة غير حكومية تهدف إلى تمكين المواطنين الهنود من تحدي الفساد والقضاء عليه ، من خلال استخدام برنامج كومبيوتر للترويج بالمفسدين. وتم إنشاء لجنة الإصلاحات الإدارية التي تعنى بكشف الفساد على مستوى المسؤولين الكبار في الهند تسمى **"لوكبال"** في وسط كل ولاية، وتعمل بشكل مستقل مثل السلطة القضائية، ولن يتمكن أي وزير أو بيروقراطي من التأثير في تحقيقاتهم .ولا تستمر قضايا الفساد لسنوات، وتنتهي التحقيقات في غضون سنة واحدة، ويتعين إرسال الضابط أو القاضي الفاسد إلى السجن في غضون سنتين .وتسترد الخسارة التي لحقت بالحكومة من الجاني وقت إدانته .وإذا لم يكتمل أي عمل يقوم به المواطن في غضون المهلة المحددة في أي مكتب حكومي، تفرض لوكبال عقوبة مالية.

التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد

أصبحت سنغافورة خلال الثلاثين سنة الأخيرة أقل الدول فسادا في آسيا، و في العالم وفق معايير منظمة الشفافية العالمية، و هي تحتل سنة 2012 المرتبة الخامسة عالميا من بين 184 دولة، فمنذ عام 1952 أنشأت سنغافورة مكتب تحقيقات لمتابعة الممارسات التي قد يشوبها الفساد، من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للجزيرة الصغيرة، و تم تطوير هذا المكتب بخبرات أكثر توسعا عبر الدورات التدريبية في تسعينيات القرن الماضي. و قد نجحت إدارة الدولة السنغافورية في تحويل مجتمع متعدد الأعراق و قليل الموارد الطبيعية إلى مجتمع مزدهر متطور يوفر أفضل الخدمات لمواطنيه، و انتقلت من الدولة الفقيرة العديمة الموارد إلى احد أهم عواصم التجارة و المال، كما أنشأت الحكومة السنغافورية في منتصف التسعينيات الهيئة العامة لمكافحة الفساد كوسيلة أخيرة لإنقاذ المجتمع و الدولة من الفساد المدمر و المستشري فيها، لكن التوجه كان جديا بناء على نصائح دولية و وجود وطنية مخلصة و بعد إنشاء الهيئة صدر القانون المنظم لعملها مانحا صلاحيات كبيرة جدا لأعضائها الذين تم اختيارهم بعناية فائقة وفقا لمعايير الكفاءة و النزاهة و الإخلاص و الشجاعة و الولاء الوطني و غير ذلك من الأسس بعيدا عن الحزبية و المناطقية. و النتيجة السريعة للتجربة السنغافورية كانت مذهلة ففي السنة الأولى تضاعفت موارد الخزينة العامة السنغافورية و كانت تتدفق الأموال من

الضرائب و غيرها بشكل مذهل خاصة أثناء و بعد محاكمة الكثير من المتهربين من دفع الضرائب فالمحاكمات تكون علنا و تبث أمام الشعب على شاشات التلفزيون و يحكم عليهم بمبالغ مضاعفة عن الإقرارات السابقة و خلال أعوام قليلة أصبحت سنغافورة واحدة من النمور الاقتصادية الآسيوية. و قد حلت سنغافورة في المركز الأول عالميا مناصفة مع الدانمرك في الشفافية و الخلو من الفساد في عام2010.

استراتيجية سنغافورة لمكافحة الفساد

ارتكزت الإستراتيجية السنغافورية في مكافحة الفساد على المنطلقات التالية:

- التركيز على وجود قوانين صارمة و ضمان سيادتها بتطبيقها الفعلي و عدم التساهل في ذلك، مع العمل على استقرار أجهزة الدولة و اتصافها بالكفاءة و النزاهة و الانضباط.
- ضرورة ترتيب الأولويات و تحديد المصالح الأولى بالرعاية بشكل واضح، و من ذلك أن تعارض المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة أو الحريات و الحقوق الفردية، يوجب تغليب المصلحة العامة و كذلك تعارض الحريات الفردية مع موجبات التنمية الاقتصادية يوجب تغليب الثانية.
- النظر في مآلات الأفعال بغض النظر عن أي تأصيل فلسفي آخر، فكل الأفعال التي يترتب عليها نتائج سلبية، أو توصف بأنها أفعال فساد يخضع مرتكبوها للمساءلة و المحاسبة، مع سرعة التحقيق و تطبيق الإجراءات العقابية.
- يرتكز النظام السنغافوري في مكافحة الفساد على دعامتين أساسيتين يكمل كل منهما الآخر، حيث تنقسم سياسة الدولة في هذا المجال إلى سياسة وقائية من الفساد من جهة، و سياسة الكشف عنه و العقاب عليه من جهة أخرى.

سياسة الوقاية من الفساد في سنغافورة

تعد السياسة الوقائية السنغافورية في مجال مكافحة الفساد واسعة النطاق، فبالإضافة إلى التوعية و تأمين الضبط الإجتماعي بوسائله المختلفة، عملت الدولة على سن عدة تدابير منها:

- الفصل بين الوزارات و إدارة التنفيذ، حيث يتولى التنفيذ في الغالب هيئات و مؤسسات منشأة بقانون، بهدف تفريغ الوزارة من سلطة التنفيذ و إزالة أسباب إمكانية الفساد، فليس على الوزارة إلا التفكير الإستراتيجي على المدى المتوسط و البعيد.
- رفع مرتبات الموظفين في الدولة بشكل يجعل منها كافية لتوفير مستوى حياة كريمة، إذ يعد دفع أجور مرتفعة أهم رادع للفساد، و يجنب الموظفين طلب الرشوة أو قبولها، حيث يعد مرتب الوزير السنغافوري أعلى مرتب وزير في العالم و أي محاولة فساد منه تحرمه من وظيفته و من دخله المرتفع و يعاقب بعدم الحصول على وظيفة أخرى.
- تبسيط الإجراءات الإدارية و الحد من المستندات المطلوبة للحصول على الخدمة، مع وضع مدونة إجراءات إدارية واضحة.
- تفادي المنطقة الرمادية في سلطة الموظف العام بالتضييق من سلطته التقديرية، بوضع معايير دقيقة يستند عليها في أداء عمله، لأن التوسع في السلطة التقديرية للموظف العام سبب من أسباب الفساد كما أنه يضعف الرقابة الفعالة على عمله، و بذلك قامت الدولة بتخفيض عدد القوانين و الإجراءات و قامت بتبسيط و توضيح كافة الإجراءات بحيث لا تسمح بأي خروج أو خرق للقوانين و القواعد التنظيمية.
- تركيز الاختصاص و المسؤولية في جهة واحدة لمنح الترخيص في مجال معين، لتجنب التعقيدات و البيروقراطية الإدارية السلبية التي يعتبر المواطن في غنى عنها.

- الحد إلى أكبر قدر من تعامل الموظفين مع المال،" فالموظف لا يرى المال و إنما يرى الأرقام"، فالرسوم و الغرامات تدفع إلكترونيا، لأن التقليل من لمس الموظف للمال يوفر الجهد و الوقت و يقلل من الفساد، و من أجل ذلك وجدت عدة نقاط لتعليم الناس الدفع الإلكتروني.
- التوسع في تقديم الخدمة بالطريق الإلكتروني، حيث هناك 1600 خدمة تتم من منزل الشخص الطالب لها، و من ذلك خدمة الحصول على 71 نوعا من التراخيص عبر الأنترنت، بهدف كسب الوقت و الجهد و التقليل من الإتصال المباشر بين الموظف و طالب الخدمة.
- إيجاد أنظمة شفافة تؤدي إلى التقليل إلى حد كبير من الأسرار التي يملكها الموظف العام بسبب وظيفته، فالموظف الذي لا يملك أسرارا لا يجد أسرارا لبيعها، و من ذلك وجود نظام واضح المعالم و مفتوح للمشتريات الحكومية يمكن الإطلاع عليها من خلال مركز الأعمال الإلكترونية، و هو بوابة للمشتريات الحكومية تسمح للمتقدمين بعروض رؤية كل الصفقات و المواصفات المطلوبة، و يقع في نفس الإطار ضرورة نشر إجراءات العقود الإدارية و نتائجها على الأنترنت، إضافة إلى رفع أجور الموظفين و منحهم علاوات و تحسين ظروف عملهم بهدف جعل هذه التعويضات مضاهية لبدائل القطاع الخاص، و عدم بحثهم عن مداخيل مادية أخرى.
- الفحص المسبق للحالة الإجتماعية للأفراد قبل التوظيف، و إمكانية تدخل الهيئة العامة لمكافحة الفساد كتدبير وقائي لمنع الموظف ما من تولي منصب قيادي أو عمل سياسي بسبب شبهة سابقة بالفساد، كما أن الهيئة يمكن أن تتدخل بالتوصية بعدم التعاقد مع شركة ما لسبق اتهامها بالفساد، و يلاحظ هذا كفاية الإتهام دون الحاجة لأن يصدر حكم قضائي بالإدانة، و من هذا المنطلق فالشركات في سنغافورة شديدة الحرص على عدم الوقوع أو الإشتباه بالفساد لأن ذلك يؤثر على سير و مستقبل الشركة و نشاطها.
- الحد من نشر ثقافة الفساد و من الحديث عن الفساد في الوسط الإجتماعي، و من اجل ذلك يعتبر نشر إشاعات حدوث فساد أو الحديث بشأن قضية فساد دون وجود أدلة واضحة جريمة في حد ذاته.
- حظر استعمال الصفة في الأماكن التي تقدم خدمات بالنسبة للقضاة و أعضاء النيابة العامة و الموظفين العامين كافة، و إذا ما ظهر بيان الوظيفة في مستند رسمي، فيجب أن يكون ذكره بالقدر اللازم، كأن يدون أنه قاضي دون تفصيل آخر.
- تحديد أجل أقصاه ستة أشهر لفصل المحاكم في القضايا المعروضة عليها و عدم تجاوز هذا الأجل، مع تحديد أجل سنة كحد أقصى يجب أن ينتهي فيه التحقيق و الإحالة إلى المحكمة أو حفظ الأوراق، ذلك أن إطالة عمر القضية في التحقيق و مرحلة المحاكمة مؤشر من مؤشرات الفساد أو الإهمال، كما أن العدل المؤخر هو عدل مرفوض. فقد أضحت سنغافورة تحتل المراتب الأولى(الخمس دول الأولى الأكثر نزاهة و شفافية و الأقل فسادا) بين الدول من حيث الشفافية و النزاهة و نقص الفساد منذ سنة 2001 إلى غاية الوقت الراهن بمعدل 09 درجات من حيث النظافة، أما جورجيا فبعد أن كانت من بين الدول الأكثر فسادا حيث احتلت المرتبة 134 من بين الدول الأقل فسادا سنة 2004 بمعدل أقل من 02 درجة من حيث النزاهة و نقص الفساد، لكنها قفزت بعد تجربة الإصلاح التي خاضتها إلى المرتبة 66 بمعدل أكثر من 5,4 درجة سنة 2009 ، و كذلك ماليزيا فقد تحسن ترتيبها إلى المرتبة 33 بمعدل 2,5 درجة من حيث الشفافية و نقص الفساد.

التجربة الأمريكية في مكافحة الفساد

إنّ الترتيب الجيد الذي تحتله الولايات المتحدة كان بفضل تجربتها في مكافحة الفساد من خلال تبني الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري ، فقد بدأت الإدارة الأمريكية في التحول نحو الحكومة الإلكترونية من خلال البوابة الإلكترونية للحكومة الأمريكية وتمثلت أهم خدماتها في:

بطاقة الفئات: حيث احتوت البطاقة على أربع بطاقات خاصة بقطاع الأعمال وموظفي الحكومة والتعاملات بين الدوائر الحكومية وبطاقة المواطن.

فهرس المؤسسات الحكومية: وفيه تعرض كامل المؤسسات الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية سواء الفدرالية أو المحلية أو الإقليمية والسفارات وفق ترتيب أبجدي أو التخصص الوظيفي أو الموقع الجغرافي ، فلا يجد المتصفح لهذه المواقع عناءا في الوصول إلى المؤسسة الحكومية المطلوبة.

إعتماد المرشد أو المدرب : حيث يعتبر من أفضل مواصفات البوابة ويسهل المعاملات والإجراءات ، فالبحث عن الوظائف مثلا يكون إلكترونيا ولا داعي للذهاب للمصلحة [ما يصعب من الفساد في التعيين في المناصب.

تجديد الرخص على الأنترنت لطالبي الخدمات : حيث يتم تجديد الرخص لمواطني الولاية سنويا حسب شهور ميلادهم بالنسبة للخدمات المرورية بالنسبة لأصحاب سيارات الأجرة في مختلف الولايات.

خدمات التقاعد والرعاية الصحية : تسهيلا للعملية ومحاربة للفساد في القطاع الصحي عملت أمريكا على سهيل العملية للمواطن الأمريكي وتمكنه من الإطلاع على حساب الضمان الإجتماعي الخاص به و الإطلاع على حساب الضمان الإجتماعي الخاص به.

خدمات المحاكم والبلديات : حيث تضطلع المحاكم والبلديات بتقديم الخدمات للمواطن إلكترونيا مما يسهل على المواطن الحصول على الخدمات فضلا على كون ذلك يساهم في محاربة الفساد وغزالة المبررات التي تمكن الفساد من الظهور.

تجربة هونغ كونغ في مكافحة الفساد

شكلت حكومة هونغ كونغ لجنة لمحاربة الفاسد وسخرت لها أموال كبيرة ، اللجنة متكونة من ألف موظف يتقاضون مرتبات كبيرة مهمتهم الكشف عن الفساد ومكافحته ووضع الأطر اللازمة لمحاربة الظاهرة ، اعتقادا من الحكومة أن الفساد سيقضي على الدولة لا محال. وقد نجحت اللجنة في التصدي للظاهرة وأصبحت هونغ كونغ من بين الدول الأقل فسادا في العالم بحيث احتلت سنة 2016 المرتبة 15 في أحسن الدول إدراكا للفساد وفق ترتيب منظمة الشفافية الدولية.

التجربة الماليزية في مكافحة الفساد

تعتبر ماليزيا من بين الدول الناجحة بشكل كبير في مكافحة الفساد و الحد منه، و هي تحتل المراتب متقدمة بين الدول النامية الأقل فسادا و الأكثر نزاهة و شفافية، حسب منظمة الشفافية العالمية التي تعد تقارير سنوية حول النزاهة و الشفافية في دول العالم، و تشغل التجربة الماليزية بال الكثير من المهتمين بملف التغيير و النهضة في العالمين العربي و الإسلامي و في بقية دول العالم، كما يراها الكثيرون نموذجا يحتدى به في مجال التطوير و التنمية، و في مجال مكافحة الفساد خاصة في الجانب المؤسساتي الذي اعتمدت عليه ماليزيا في مسار مكافحتها للفساد و دعم مبادئ الشفافية و الذي يعد الجانب الأهم الذي يرى الباحث ضرورة الاستفادة منه. بدأت ماليزيا مسار دعم الشفافية و مكافحة الفساد مبكرا، و حتى قبل مرحلة التحرر من الاستعمار البريطاني، ففي سنة 1950 أنشأت الحكومة الاستعمارية " اللجنة تايلور "لكشف و رصد الفساد في مساحة الخدمة العامة بالدولة الماليزية، و خلصت اللجنة عام 1955 إلى أن ممارسة الرشوة و غيرها من أشكال الفساد في جميع الإدارات الضعيفة الموجودة بهيكل الدولة الإداري لا بد من مواجهته، بمنظومة أكثر منهجية لإحداث تطور حقيقي في عملية التنمية بماليزيا، و منذ هذا التاريخ و مع التطور السياسي الحادث في بنية الدولة الماليزية التي تم بناؤها من إتحاد جزر مختلفة كان العمل على تأسيس منظومة لمقاومة الفساد هو الشغل الشاغل لحكومتها. و توسعت مهمة وكالة مكافحة الفساد لتغطي اختبار سلامة الإجراءات و دقتها في المؤسسات الحكومية، و إعطاء التوجيهات و النصائح لمن يحتاجها، و نشر ثقافة منع الفساد و تجديد الرأي العام ضده. كانت الإستراتيجيات الحكومية الماليزية في مكافحة الفساد من خلال إتباع عدة أطر قانونية و مؤسساتية، إضافة إلى الاستعانة ببعض منظمات المجتمع المدني و الإعلام، فهي إستراتيجية تشاركيه اعتمدت على الآتي:

الاستراتيجيات الحكومية الماليزية في مكافحة الفساد:

اتبعت حكومة ماليزيا عدة استراتيجيات حكومية لمكافحة الفساد منها ما أطلق عليه رئيس الوزراء السابق" عبد الله بدوي " في الملايو بالخطة الوطنية للنزاهة في ماليزيا عام 2004 ، و قد حددت هذه الخطة خمسة أهداف رئيسية تشمل:

- الحد من الفساد.
- الحد من سوء استخدام السلطة.
- زيادة كفاءة تقديم الخدمات العامة.
- تعزيز حوكمة الشركات.
- تنظيم ندوات و ورش عمل للمواطنين و الشركات بهدف التوعية و تشجيع المشاركة في أعمال مكافحة الفساد من طرف الجميع.

هيئة مكافحة الفساد الماليزية:

بدأت هيئة مكافحة الفساد الماليزية رسميا عملياتها في 01 أفريل 2009 ، و ذلك بسن قانون هيئة مكافحة الفساد الماليزية الجديد الذي حل محل القانون و الهيئة السابقة لمكافحة الفساد، حيث تتلقى هيئة مكافحة الفساد الماليزية النصح و التوجيه من قبل سبعة مستشارين مستقلين، و تكون مسؤولة في نهاية المطاف اتجاه اللجنة البرلمانية الخاصة حول الفساد، و قد كان من المؤمل في البداية أن تتمتع هيئة مكافحة الفساد الماليزية بمهمة مباشرة الملاحقة القضائية و لكن الحزب الحاكم رفض ذلك، حيث بدلا من ذلك تبقى القوة القضائية بيد المدعي العام، و تقوم هذه الهيئة بجهود كبيرة للتحقيق في الفساد على مستويات عالية، كما تعين اللجنة فريقا خاصا لإعطاء نصائح و توجيهات للجنة التعيينات القضائية من خلال تطوير آلية القضاء، و قد أعدت اللجنة سنة 2012 اقتراح مشروع يوجب على كل الوزراء و موظفي الخدمة المدنية تقديم كشف بدخولهم و ذممهم المالية.

إذن من الملاحظ من نشاط و دور هيئة مكافحة الفساد الماليزية أن هذه الهيئة تعمل من خلال قناعات بوجوب مكافحة الفساد، و مدركة خطره الكبير على التنمية و التطور الذي تهدف له دولة ماليزية، كما تدعم كل هذا إرادة سياسية حقيقية من طرف الحكومة الماليزية الشيء الذي يجعل ماليزيا تحقق شوطا كبيرا من خلال مكافحة الفساد و تنجح في الحد منه إلى حد كبير.

الحوكمة الإلكترونية الماليزية:

تدعمت الهيئات التي شكلتها الحكومة الماليزية ببوابة إلكترونية، حيث تضم البوابة الرئيسية على الانترنت وصلات و روابط إلى خدمات المناقصات الحكومية، و الخدمات الحكومية المختلفة، توفر هذه الوصلات التسهيل لوصول رجال الأعمال للمبادئ التوجيهية و للنماذج الخاصة بالتسجيل و الترخيص و التصاريح فضلا عن دفع الضرائب عبر الانترنت.

و ثمة بوابة أخرى على الأنترنت و هي نظام الدعم الإلكتروني لترخيص الأعمال، و تقديم معلومات و تسهيلات للشركات لتقديم طلب للحصول على تصاريح أو تراخيص لبدأ الأعمال التجارية و تسهيل جميع إجراءات النشاط من خلال توفير الوثائق اللازمة على الانترنت، كما انشأ البنك المركزي" بنك نيجارا ماليزيا "موقعا على شبكة الانترنت لتسهيل الاستجابة السريعة للمواطنين و لخدمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم في المسائل ذات الصلة بالقطاع المالي، كما يشجع المخبرين للكشف عن الفساد في القطاع المالي.

التجربة التركية في مكافحة الفساد

تركيا من بين الدول التي نجحت في مكافحة الفساد في شقه السياسي والاقتصادي، ذلك أن تركيا كانت تعاني من نظام سياسي شمولي وانقلابات عسكرية متتالية على النظام الديمقراطي فضلا على ما رافق ذلك من انهيار اقتصادي حيث كانت تركيا في التسعينات من القرن الماضي تحتل الرتبة 116 في اقتصاديات العالم والآن تحتل المرتبة 16ومرشح أن تحتل المرتبة 10 أو 11 في الثلاثينات من هذا القرن.

أما في الجانب السياسي سادت تركيا الديمقراطية في الوصول إلى السلطة والبقاء فيها بحيث خرجت من النزاعات السياسية وعدم الاستقرار الذي رافقها في القرن الماضي ، ما انعكس على كل مناحي الحياة. هذه الطفرة السياسية والاقتصادية لم تكن لتحدث لولا الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي قامت بها الحكومات المتعاقبة في القرن الواحد والعشرون فحاربت الفاسد في المؤسسات العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية وعملت على تطهير الإدارة من الكوادر الملوثة التي تبحث عن مصالحا الشخصية بالفعل كانت تركيا تحارب الفساد رغبة منها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الذي اشترط عليه إصلاحات اقتصادية وسياسية كشرط للانضمام ، غير أنه وبالرغم من عدم الانضمام إلا أن تركيا استغلت الفرصة وحاربت الفساد من المؤسسات التركية ، فأصبحت قوة اقتصادية عالمية فضلا على تمتعها بالاستقرار السياسي أحسن مما كانت عليه من قبل. وبالرغم من ذلك تبقى تركيا بحاجة إلى إصلاحات أكبر لمقاومة الفساد في مختلف النواحي ن ذلك أن ترتيبها في مؤشر مدركات الفساد على المستوى العالمي لا يزال بعيد عن التطلعات المرغوب فيها ، فالجدول أدناه يبين أن تركيا لا تزال في تعاني من الفساد بحسب منظمة الشفافية الدولية ، وبالرغم الانتقادات التي توجه للمنظمة من قبل الخبراء الاقتصاديين بان عمل المنظمة موجه نوعا ما وفيه تغطية عن الفساد في جهات من العالم مقابل إبرازه في جهات أخرى إلا أنه يبقى عمل المنظمة موضوعي إلى أبعد الحدود ن وعلى الدول أن تسعى جاهدة لتطبيق الحكامة في التسيير والديمقراطية في الوصول إلى السلطة والشفافية في منح الصفقات العمومية والمشتريات الحكومية الدائرة المفرغة للفساد يمكن كسرها من خلال الإصلاحات المناسبة و الحاسمة.